١٩٦٧ ، وتأثرها بالسياسات الاسرائيلية من جهة والسياسات الاردنية من جهة اخرى ، واثر ذلك على التوجه السياسي العام في الضفة والقطاع .

الثالث : في ضوء حرب تشرين ، كيف تتطلع جماهير الضفة والقطاع الى مستقبلها السياسي :

وتحت العنوان الاول ، فان الاسئلة الاساسية هي :

١ — الحقت اسرائيل بعد حرب حزيران ، اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الاسرائيلي . بعد أكثر من ست سنوات فرضت خلالها سلطات الاحتلال سياسات زراعية وصناعية وعمالية معينة . ما هو اثر ذلك على اقتصاد الضفة الغربية والقطاع ؟ وما هو تأثير سياسة « الجسور المفتوحة » مع الضفة الشرقية على اقتصاديات المناطق المحتلة ؟

٢ — لعبت بلديات الضفة والقطاع دورا متميزا وخاصا تحت ظروف الاحتلال القائمة. وكانت بمثابة المرجع الاعلى للسكان من جهة وهمزة الوصل الوحيدة بينهم وبين سلطات الاحتلال من جهة ثانية . فهل يمكن لنا الوقوف على دور هذه المؤسسات البلدية ، ما لها وما عليها ؟ وفي هذا المجال فان تقييم طبيعة ظروف الانتخابات التي جرت في بلديات الضفة خلال النصف الاول من عام ١٩٧٢ ، له جانب كبير من الاهمية .

٣ — كانت الضفة الغربية وقطاع غزة تصدر يوميا قبل حرب تشرين الاول ، الاف العمال الى المعامل والمصانع الاسرائيلية . ما هو تأثير ذلك على مستوى المعيشة في الضفة والقطاع اولا ، وهل اصاب هؤلاء العمال دخلا حقيقيا اكثر ارتفاعا في ظروف التضخم وهبوط قيمة الليرة الاسرائيلية ثانيا ، وما هي تأثيرات حرب تشرين ونداء منظمة التحرير للعمال بالامتناع عن العمل في مصانع ومزارع العدو على سير الحياة الاقتصادية في الضفة من جهة وفي اسرائيل من جهة ثانية ؟

٤ — ظهرت في الضفة الغربية منذ نحو عامين فكرة انشاء جامعة لابناء المناطق المحتلة . وقد سارت هذه الفكرة قدما في الفترة الاخيرة حيث تم شراء مساحات من الارض وجمعت لها الاموال . وقد انقسم الراي داخل الضفة والقطاع وخارجها على ضرورة او عدم ضرورة هذه الجامعة. وكانت معظم الاراء المؤيدة لانشائها تتناول مخاطر هجرة الشباب وتفريغ الضفة من المثقفين . اما معارضو انشائها فقد ربطوا بينها وبين السياسات التعليمية التي سيفرضها العدو على طلاب الجامعة هذه . ما هو رأيكم في كل ذلك وما هي حسنات ومثالب اقامة مثل هذه الجامعة .

**عبد الجواد الصالح** : لست في حاجة الى الحديث عن اهمية الاقتصاد في اي وضع لاي مجتمع . وقد وعت سلطات الاحتلال هذا العامل في توجيه حياة الناس ، وساعدها أيضا في تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية الوضع الاجتماعي والسياسي لمجتمع الضفة الغربية من قبل ١٩٦٧ وعدم وجود حركات سياسية منظمة تستطيع ان تقف ضد هذا الاحتلال ، فباشرت في عملية تحييد العمال باتاحة مجالات واسعة جدا من العمل وفي نفس الوقت زيادة أجورهم . وكانت تهدف فيما تهدف اليه ، في رأيي ، تحويل شعبنا الى أقلية من العمال وخاصة غير المهرة . والهدف من وراء هذا التحويل هو أولا : ابعاد الفلاحين عن الارض ، وفك الارتباط العضوي الذي اشتهر به الفلاح الفلسطيني بأرضه ، وتسهيل عملية تفريغ الارض من أهلها . فعندما تصبح الجماهير مرتبطة بالعمل اليومي واذا ما توقفت مجالات العمل وخاصة اذا ما ارتبط هذا التوقف بايجاد فرص للعمل في مناطق عربية مجاورة للارض المحتلة ، وعلى ضوء غلاء المعيشة المرتفع الذي يعاني منه السكان ، يضطر هذا العامل الى الهجرة وترك البلد ، وخاصة ان سلطات